من التغيير ولا يخفى عليك انك تنقل حروف الضرب الى ضرب ويضرب
وغيرهما فيكون التحويل اولى من التغيير ولا يجوز ان يفسر التصريف
لغة بالتحويل لانه اخص من التصريف ثم التصريف يشتمل
على العلل الاربع فقيل التحويل هي الصورة ومحل الالتزام على
الفاعل هو المحول والاصل الواحد هو المادة وحصول المعاني
المقصودة هي الغائية فان قلت المحول هو الواضع او غيره قلت
الظاهر انه كل من يصلح لازالة كما يقال في العرف صرف الكلمة لكنه
في التحقيق هو الواضع لانه الذي حول الاصل الواحد الى الامثلة
وانما قلنا انه حول الاصل الواحد الى الامثلة اي اشتق الامثلة
منه ولم يجعل كلا من الامثلة صيغة موضوعة بوضع [illegible] لان هذا
ادخل في المناسبة واقرب في الضبط واختار المصنف الاصل الواحد
على المصدر ليصح على المذهبين فان الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا
من الفعل فالاصل الواحد عندهم الفعل والحمد ثمرة في اسنده الا الخ
ان المصدر يعل باعلال الفعل فهو فرع الفعل واجيب انه لا يلزم
من فرعيته في الاعلال فرعيته في الاشتقاق كما ان نحو اعد ونعد
وتعد فرع يعد في الاعلال مع انه ليس بمشتق منه وتاخر الفعل
في الاشتقاق عن [illegible] نفس المصدر ولا ينافي كون اعلال
المصدر متاخرا عن اعلال الفعل فتامل واعلم
ان المراد في المصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق
منه لموافقته اياه في حروفه ومعناه فان قيل نحن نجد بعض
الامثلة مشتقا من الفعل كالامر واسم الفاعل والمفعول ونحوها
قلت مرجع الجميع الى المصدر فالكل مشتق منه اما بواسطة
او بلا واسطة ويجوز ان يقال انه اختار الاصل الواحد ليكون
اعم من المصدر وغيره فيشمل تحويل الاسم الى المثنى والمجموع
والمصغر والمنسوب ونحو ذلك وهذا اقرب لان العادة
بينهم

العلل الاربع علة مادية وعلة صورية وعلة فاعلية وعلة غائية

بينهم ان يذكروا ما يعم اقسام المحدود لا ما يعم مذاهب المختلفين
فان قلت فلم اختير التصريف على الصرف مع انه بمعناه قلت
لان في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير
وهذا اوان نرجع الى المقصود فنقول معلوم ان الكلمات ثلاث
اسم وفعل وحرف ولما كان بحثه عن الفعل وما يشتق منه
شرع في بيان تقسيمه الى ما له من الاقسام فقال **ثم الفعل** بكسر
الفاء لانه اسم لكلمة مخصوصة واما بالفتح فمصدر فعل يفعل **اما**
اما ثلاثي واما رباعي لانه لا يخلو اما ان تكون حروفه الاصلية
ثلاثة او اربعة فالاول الثلاثي والثاني الرباعي اذ ليس منه
الخماسي والاحادي ولا الثنائي بشهادة التتبع والاستقراء والمحافظة
على الاعتدال لئلا يؤدي الخماسي الى الثقل والثنائي الى الضعف
ثم قبولها لما ينطرق فيه من التغييرات ولم يمنع الخماسي في الاسم
حطا لرتبة الفعل عن رتبته لكونه اثقل من الاسم لدلالته على
الحدث والزمان والفاعل لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره لان مورد القسمة فعل وكل فعل اما ثلاثي واما رباعي
فمورد القسمة ايضا احدهما واياما يكون تقسيمه الى الثلاثي
والرباعي تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره لانا نقول
الفعل الذي هو مورد القسمة اعم من الثلاثي والرباعي فان
المراد به مطلق الفعل من غير نظر الى كونه على ثلاثة احرف
او اربعة وهكذا في جميع التقسيمات وتحقيق ذلك
ان مورد القسمة مفهوم الفعل لا ما صدق عليه مفهوم الفعل
والمحكوم عليه في قولنا كل فعل اما ثلاثي واما رباعي ما يصدق
عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة
وكل واحد منهما اي من الثلاثي والرباعي **اما مجرد او مزيد**
فيه لانه اما ان يكون باقيا على حروفه الاصلية اولا الاول المجرد والثلاثي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)